S

Distr.
GENERAL

S/16371
24 February 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

اعتمدت الجمعية العامة ، في الجلسة ٧٩ من جلسات دورتها الثامنة والثلاثين ، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ القرار ٣٨/٣٦ المعنون " مسألة ناميبيا " (١) .

وجاء في الفقرات ١٢ و ٢٠ و ٥٨ و ٦٠ من القرار ألف أن الجمعية العامة :

" ١٢ - تطلب الى مجلس الأمن ان يعلن بشكل قاطع أن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا وأن المسألة لا ينبغي ان تترك كموضوع للتفاوض بين ناميبيا المستقلة وجنوب افريقيا ؛

" . . .

" ٢٠ - تحث بقوة مجلس الأمن على أن يتخذ اجراءات حاسمة ضد أية مناورات معوقة أو أية مخططات مخادعة يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي بهدف احباط الكفاح المشروع للشعب الناميبي ، من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وكذلك بهدف ابطال انجازات كفاحه العادل ؛

" . . .

" ٥٨ - تحث بقوة مجلس الامن على أن يستجيب في ضوء التهديد الخطير الذى تشكله جنوب افريقيا للسلم والأمن الدوليين ، بصورة ايجابية لما تطالبه به الاغلبية الكاسحة من المجتمع الدولي وذلك بالقيام في الحال بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد ذلك البلد ، وفق ما ينص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٥٩ - تطلب الى مجلس الامن ان يتخذ التدابير اللازمة لاحكام الحظر على الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا في قرار المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) ، وأن يضمن امتثال جميع الدول لهذا الحظر امتثالا صارما ؛

---

(١) لم يستنسخ في هذه الوثيقة . وللاطلاع على النص الكامل ، انظر الوثيقة A/RES/38/36 .

" ٦٠ - تطلب كذلك الى مجلس الأمن ان ينفذ على سبيل الاستعجال التوصيات الواردة في تقرير لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧)".

وجاء في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار باء ، ان الجمعية العامة

" ٩ - ترجو من مجلس الأمن ان يمارس سلطته فيما يتعلق بتنفيذ قراراته (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) كي يتحقق الاستقلال لناميبيا دون مزيد من التأخير ، وأن يتصرف بحزم ازاء اية مناورات تسويفية وخطط خداعة تحيكها ادارة جنوب افريقيا في ناميبيا بقصد احباط الكفاح المشروع للشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ؛

١٠ - تحث مجلس الأمن على فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بغية ضمان الانهاء الكامل لكل اشكال التعاون مع ذلك النظام ، ولا سيما في المجالين العسكرى والنووى ، من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد " .

- - - - -